إقتصاد المعرفة
Knowledge Economy

إعداد
سامر بابكر

سلسلة كتيبات تعريفية
(العدد 13)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

إقتصاد المعرفة
Knowledge Economy

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (13)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد
سامر بابكر

صندوق النقد العربي
2021

© صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذ الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة رأي صندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقــع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

يستهدف هذا الكتيب الفئة العمرية الشابة والمواطن العادي في مجتمعنا العربي للتعريف بأهمية اقتصاد المعرفة.

قائمة المحتويـــات

تقـديـم 4
الإطار المفاهيمي لإقتصاد المعرفة 5
ترتيب دول العالم على سلم إقتصاد المعرفة 8
سمات وركائز إقتصاد المعرفة 10
ثورة تقنية المعلومات وإرتباطها بإقتصاد المعرفة 16
تصنيف الدول العربية في المؤشرات العالمية لإقتصاد المعرفة 17
دور الحكومات في تشجيع التحول نحو إقتصاد المعرفة 18
قائمة المراجع 21

تقـديـم

يتسم إقتصاد المعرفة بتنامي الأهمية النسبية للأنشطة كثيفة استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات بما يساعد على تسارع الابتكار والتطور التقني، وهو ما بات يميز اقتصاد القرن الحادي والعشرين. يؤدي التوسع السريع في المعرفة والإعتماد المتزايد على الحوسبة وتحليل البيانات الضخمة والأتمتة إلى تغيير ملامح الإقتصاد العالمي ليصبح أكثر اعتماداً على رأس المال الفكري والمهارات، وأقل اعتماداً على عناصر الإنتاج التقليدية.

في هذا الإطار يلعب التعليم دوراً مهماً في إعداد الأجيال الناشئة للتعامل مع إقتصاد المعرفة وجعل الأفراد مساهمين حقيقيين في صنع الإقتصاد المبني على المعرفة. لذلك يقع وضع اللبنات الأولى للتحول نحو اقتصاد المعرفة بالأساس على عاتق المؤسسات التعليمية وعلى رأسها وزارات التربية والتعليم، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحث والتطوير.

في هذا الإطار، يتعين على المؤسسات التعليمية التعاون والانخراط مع مراكز البحث العلمي ومراكز إنتاج المعرفة لتأصيل المعارف والمهارات المعرفية لدى الطلاب ضمن المراحل التعليمية المختلفة، ومن ثم تتويج هذه المراحل بمحصلة من تراكم رأس المال المعرفي تُمكن الطلاب من المساهمة الإيجابية في هذا المجال الحيوي.

في سياق اقتصاد المعرفة، قد تعمل المعرفة والمهارات المتخصصة إما كأصول إنتاجية لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات، أو كمنتج نهائي قابل للبيع والتسويق.

نتيجة التحول إلى اقتصاد المعرفة، أصبحت تنمية المهارات أكثر أهمية من أي وقت مضى في بيئة الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ولم يعد يُتوقع من الموظفين التركيز على مجال واحد،

حيث يتم حثهم باستمرار على تطوير مهاراتهم بسرعة أكبر، بما يواكب التطور المعرفي المتلاحق في ظل التسارع الهائل ليس فقط على صعيد إنتاج المعرفة وإنما أيضاً إتاحتها بشتى الوسائل لاسيما عبر الأجهزة المحمولة.

لذلك يشهد سوق العمل زيادة كبيرة في مستويات الطلب على تعلم مهارات جديدة في مجالات مثل علوم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة التي تعتبر من أبرز ملامح الثورة الصناعية الرابعة[1]. بالتالي يُمكّن التراكم المعرفي مختلف الأفراد والمؤسسات في الدولة من زيادة الإنتاجية والمنافسة في خضم الاقتصاد العالمي الحديث، أو ما يُطلق عليه البعض "الاقتصاد الجديد" في إشارة إلى "اقتصاد المعرفة".

الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

يمكن تعريف "المعرفة" أنها: المرحلة النهائية من تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة لهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط عضوي ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة[2].

ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي وتم تداوله على مستوى العالم لأول مرة في حقبة الخمسينيات من القرن

[1] برايس ووترهاوس كوبر (2016). "الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية، القمة الصناعية العالمية.

[2] عبد الناصر عباس. (2014). "نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظم"، دار غيداء للنشر والتوزيع.

الماضي في ظل التطور المتنامي لبعض القطاعات الإقتصادية الناشئة والإرتفاع التدريجي لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة، فيما عُرف بـ "مرحلة ما بعد الصناعة"[3].

يُعرف اقتصاد المعرفة وفقاً للإقتصادي فيرتز ماكلوب (Machlup,1962) الذي يُعد من رواد الإقتصاد المعرفي، بكونه "الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى". أوضح ماكلوب أن إقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات مهمة تشمل: 1. التعليم و2. البحث والتطوير و3. الإتصالات و4. تقنية المعلومات و5. خدمات المعلومات[4].

فيما عرفه الاقتصادي مارك بورات (Porat, 1977) بكونه الإقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة والمستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تعتمد أساساً على استخدام المواد الخام والطاقة في إنتاجها [5].

بناءً عليه، وبخلاف الاقتصاد التقليدي الذي تمثل فيه عناصر الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) الأساس لصنع السلع والخدمات، تعتبر الموارد البشرية المؤهلة والتراكم المعرفي أكثر الأصول الإنتاجية قيمة في إطار إقتصاد المعرفة.

---

[3] المرجع السابق.

[4] Machlup, F. (1962). "The production and distribution of knowledge in the United States", Princeton University press.

[5] Porat, Marc U and Rubin, Michael R. (1977). "The Information economy" (9 Volumes), office of telecommunication special publication, US department of commerce, Washington.

بالتالي تتنامى أهمية بعض القطاعات الإقتصادية الناشئة مثل الاتصالات وتقنية المعلومات والابتكار والبحث العلمي والتطوير لاسيما في المجالات التي استفادت بشكل كبير من الثورات العلمية المختلفة مثل الثورة الرقمية، وثورة الاتصالات، وثورة الهندسة الوراثية[6].

متى يمكن أن يوصف اقتصاد ما بكونه اقتصاداً معرفياً أو يستند إلى المعرفة (Knowledge Economy or Knowledge-Based Economy?)

تستند اقتصادات المعرفة على الإبتكار والرقمنة كركيزتين أساسيتين لإنتاج سلع وخدمات ذات عائد مجز وقيمة مضافة مرتفعة. في هذا السياق، يعتبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من أبرز وأهم قطاعات الإقتصاد المعرفي. لذلك عادة ما يتم الحكم على إقتصاد دولة ما بأنه اقتصاداً معرفياً من خلال احتساب نسبة مساهمة قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كذلك في إجمالي العمالة. رصد الإقتصاديون هذا التحول على مستوى العالم ولأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي عندما فاقت نسبة العمالة في قطاعات الاقتصاد المعرفي في عام 1967 نسبة العمالة في القطاعات الأخرى حيث شكلت وقتها نحو 53 في المائة من إجمالي العمالة [7].

---

[6] هبة عبد المنعم، وسفيان قعلول (2018). "اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية"، صندوق النقد العربي.

[7] وفقاً لإسهامات ماكلوب، ودراكر، وبورات المتضمنة في الدراسات التالية:

- Machlup, F. (1962). "The production and distribution of knowledge in the United States", Princeton University press.
- Druker Peter, F. (1966). "The Age of Discontinuity". Elsevier.
- Porat, Marc and Rubin, Michael R. (1977). "The Information economy, office of telecommunication special publication, US department of commerce, Washington.

ترتيب دول العالم على سلم إقتصاد المعرفة

يُمكن الوقوف على وضع دول العالم من حيث مستويات تطور الإقتصاد المعرفي بالإستناد إلى نتائج مؤشر "اقتصاد المعرفة السنوي" الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017، وتشارك فيه نحو 138 دولة حول العالم. يعطي المؤشر نظرةً على أداء كل دولة من حيث بنيتها التحتية المعرفية، وتوجه صانعي السياسات، والباحثين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات، لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية.

يرصد المؤشر أبرز الأبعاد المتعلقة بالإقتصاد المعرفي على مستوى العالم وفق البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية ممثلةً في: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تقنية المعلومات والاتصالات، الأداء الاقتصادي، البيئات التمكينية.

يتضح من خلال مؤشر المعرفة العالمي (الرسم رقم 1) تسجيل عشرة دول على مستوى العالم مرتبة الصدارة عالمياً بما يشمل كل من سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندا، والسويد، وهولندا، ولكسمبورج، وسنغافورة، والدنمارك، والمملكة المتحدة، وهونج كونج. كما أن هناك دولة عربية واحدة مُصنفة من بين الدول العشرين الأولى في مؤشر المعرفة العالمي ممثلةً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي سجلت المرتبة الخامسة عشرة عالمياً.

شكل رقم (1)
الدول العشرين التي تتصدر مؤشر المعرفة العالمي (2020)

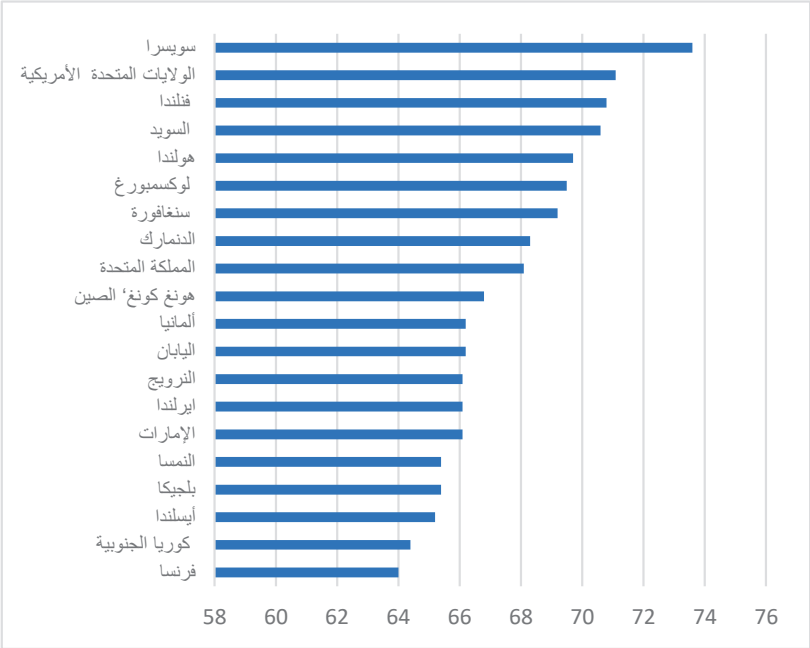

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2020). "مؤشر المعرفة العالمي".

تحتل سويسرا المركز الأول في مؤشر المعرفة العالمي 2020 من بين 138 دولة، نتيجة لأدائها المتميز من حيث البنية التحتية المعرفية المكونة لنقاط القوة الداعمة لاقتصاد المعرفة التي تتميز بها بما يشمل:

- مستوى تدريب العاملين.
- إتاحة خدمات التدريب المتخصص.
- جودة مؤسسات البحث العلمي.
- درجة تعقد العمليات الإنتاجية.
- فعالية الحكومة.

سمات وركائز إقتصاد المعرفة

المعرفة من بين أبرز عوامل الإنتاج، وبحسب الاقتصادي "دراكر" أحد أوائل رواد الإقتصاد المعرفي، لابد وأن تنصب مساهمة الإدارة في عصرنا الحالي على زيادة مستويات الإنتاجية المعرفية للعامل مقارنة بدور الإدارة السابق المتمثل في زيادة الإنتاجية اليدوية للعامل.

في هذا السياق أورد الإقتصادي "جرانت" الخصائص الأساسية التالية لاقتصاد المعرفة[8]:

- المعرفة هي العامل الجوهري في الإنتاج.
- الإعتماد على الأصول الإنتاجية اللاملموسة مثل الأفكار والعلامات التجارية عوضاً عن الملموسة مثل الأرض والآلات.
- الدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في سياق إقتصاد المعرفة، نظراً لقدرتها على نقل المعلومات وتخزينها ومعالجتها.
- التضاؤل المستمر لقيود الزمان والمكان وعدم التقيد بهما حيث أصبح العالم قريةً صغيرةً في ظل الإستخدام المتسارع لتقنيات الاتصال عبر الهاتف المحمول وشبكة انترنت.

[8] مركز المعرفة الرقمي، (2015). "الاقتصاد والمعرفة في عالم متغير"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

- ظهور أسواق جديدة، وهي الأسواق التي تتمتع بميزة توفير المعلومات بسرعة حول المنتجات، خاصة فيما يتعلق بالأسعار.
- تغير هيكل العمالة والوظائف وتحولها نحو قطاعات الإقتصاد المعرفي.
- بروز دور بعض الوظائف مثل التعليم والتدريب والإرشاد كركيزة ضرورية للتراكم المعرفي.
- بروز هياكل المعرفة العنقودية (Knowledge Clusters). من الأمثلة على ذلك تركز شركات هندسة السيارات في ألمانيا، وشركات تقنيات المعلومات في "وادي السيليكون" في الولايات المتحدة الأمريكية، وصناعة الإلكترونيات في كوريا الجنوبية.

شكل رقم (2)
خصائص اقتصاد المعرفة

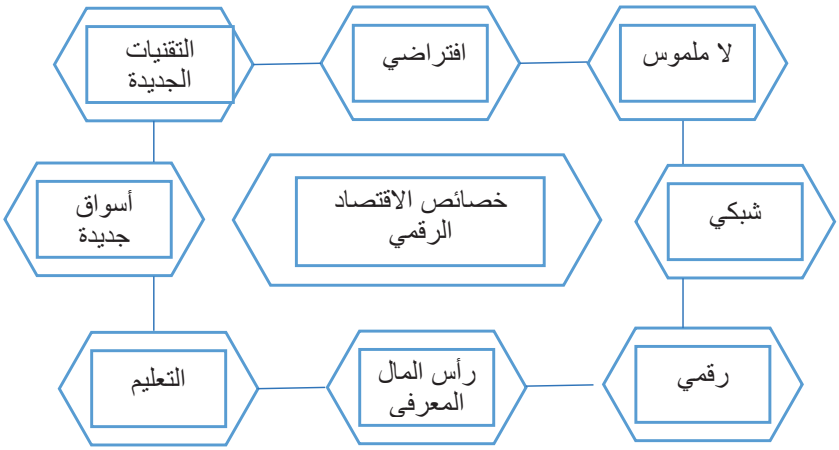

المصدر: من إعداد الباحث.

يرتكز اقتصاد المعرفة على أربع ركائز أساسية على النحو التالي:

أولاً: التعليم والتدريب، حيث يتطلّب إقتصاد المعرفة مجتمعاً متعلّماً وماهراً، بإمكانه إنتاج المعرفة، واستخدامها بفاعلية.

ثانياً: توفر بنية تحتية معلوماتية ديناميكية، كالشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، ووسائل الاتصال الحديثة والحواسيب، لتسهيل التواصل الفعّال، ونشر ومعالجة المعلومات.

ثالثاً: توفر شبكة تفاعلية تربط مراكز البحوث والجهات الاستشارية والجامعات والشركات التجارية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتمكّن هؤلاء معاً من إمتصاص المخزون المعرفي العالمي المتراكم، وتطويره وتكييفه وفقاً للاحتياجات المحلية.

رابعاً: تدفق المعرفة بحرية في أطر اقتصادية وتشريعية ممكنة، بما يحفز تعزيز الإستثمار في مجالات الإقتصاد المعرفي.

خامساً: انتشار أجهزة الهواتف الذكية التي يستخدمها القارئ، مثال ذلك جهاز (iPhone) الذي تنتجه الشركات التقنية، مثل شركة "أبل" التي تعد اليوم أكبر شركة من حيث القيمة السوقية في التاريخ المعاصر، متخطية بذلك شركات كبرى سبقتها بعقود، كشركات النفط، والسيارات والعقارات وغيرها. حيث أن سعر الجهاز الواحد من الهاتف الذكي قد يتجاوز ألف دولار في حين أن قيمة المواد الخام المصنوع منها هذا الهاتف كالزجاج والبلاستيك تقدر ببضعة دولارات. إذاً، ما سر السعر المرتفع لهذا الجهاز الذي يتجاوز ألف دولار؟ الجواب ببساطة هو في القيمة المعرفية للبرنامج التقني الذي يشغل الجهاز كله وليس المواد الخام المستخدمة في تصنيعه.

إقتصاد المعرفة ودوره في تطور المجتمعات

بالنظر إلى عمق التاريخ البشري، يمكننا القول إن الحالة الراهنة للمجتمع البشري، فيما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة، ليست سوى نتيجة تاريخية حتمية لمزيج من التحولات التي شهدها المجتمع البشري على مدى عقود أدت إلى تحوله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يقوم أساساً على المعرفة والفكر الإنساني من أجل التحول والتطور وفق المسارات التاريخية التي شهدتها المجتمعات عبر العصور السابقة.

من خلال هذا المنحى، ومن منظور خاص بعلم الاقتصاد، ربط المؤرخون تطور المجتمع البشري بثلاث مراحل حيوية تشكلت بظهور ثلاث ثورات رئيسة، بداية من "الثورة الزراعية"، مروراً "بالثورة الصناعية"، وصولاً إلى "الثورة المعرفية"، أو ما يعرف بالتحول الثالث.

يعد مجتمع المعرفة مرحلةً جديدةً من مراحل التطور في أعقاب حضارتين عرفتهما البشرية سابقاً وهما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة.

يشير ربحي عليان (2014)[9] إلى أنه في المراحل الأولى من تطور المجتمع الزراعي، تشكلت القاعدة الفكرية التقنية من نتائج التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة. أما في المرحلة الثانية من

[9] ربحي عليان (2014). "إقتصاد المعرفة". دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان.

تطور المجتمع الصناعي، فقد استندت القاعدة التقنية إلى العلم في مختلف فروعه وأقسامه.

أما في المرحلة الثالثة التي نعيشها الآن، التي تمثل مرحلة عصر المعرفة في غمار الثورة الصناعية الرابعة، فترتكز قاعدتها الفكرية على منظور العلم بشكل خاص والمعرفة البشرية بشكل عام. إنها مرحلة تسعى إلى اكتشاف أوجه التشابه والتقارب والتمازج ما بين مختلف فروع العلم.

أسفرت المرحلة الثالثة عن ظهور مجتمع المعرفة، وهو نتاج تعزيز اندماج ثورة المعلومات المعقدة مع باقي العلوم، مثل علم الأحياء والهندسة والفيزياء والكيمياء، حيث أصبح الإنتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التقنية أسهل وأسرع ويتم بفعالية إقتصادية أعلى، مستفيداً من الجمع بين تقنية معالجة المعلومات "الحاسب الآلي وتطبيقاته" والثورة الصناعية من ناحية، والإتصالات الرقمية وتطبيقاتها (الشبكات والإنترنت)، من ناحية أخرى.

فكما استخدمت الثورة الصناعية الأولى الماء والبخار لتحريك الآلات، واستخدمت الثورة الصناعية الثانية الكهرباء من أجل الإنتاج واسع النطاق، وركزت الثورة الصناعية الثالثة على استخدام الإلكترونيات وتقنيات المعلومات لأتمتة الإنتاج، تتمحور الثورة الصناعية الرابعة حول مزج التقنيات التي تلغي الحدود الفاصلة بين كل ما هو فيزيائي ورقمي وبيولوجي في ظل بوتقة من التطورات

التقنية المتسارعة التي امتدت تأثيراتها إلى عدد كبير من دول العالم في غضون العقد الحالي.

بقدر ما تكشف هذه التطورات عن التأثيرات الواسعة والعميقة على الإقتصاد والإدارة، فإنها تكشف عن خصائص جديدة لإقتصاد المعرفة والمجتمع. مع تراكم هذه التطورات، أصبح من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مجتمع تتحكم فيه المعرفة وتوجهه وترسم مساراته المستقبلية. فالرأي السائد لدى معظم المهتمين بالموضوع هو أن مجتمع المعرفة يتحقق على أرض الواقع بشكل أسرع مما يعتقده الكثيرون، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وضع تصور منطقي بسيط لما يسمى بدورة المعرفة، شكل رقم (3).

مرحلة خلق المعرفة:

تبدأ المعرفة في التفاعل بين الواقع والمعرفة المتاحة من ناحية، وبين العقل البشري وقدرته على التفكير والإعتقاد من ناحية أخرى.

مرحلة نشر المعرفة:

مرحلة ينتقل فيها الإنسان من تكوين المعرفة إلى نشرها بهدف توسيع نطاق استخدامها.

مرحلة استخدام المعرفة:

تأتي قوة المعرفة من استخدامها الفعّال في جميع مسائل الحياة، ولا شك في أن البيئة التي تكتمل فيها دورة المعرفة لها تأثير كبير على حيوية دورة المعرفة.

شكل رقم (3)
دورة المعرفة

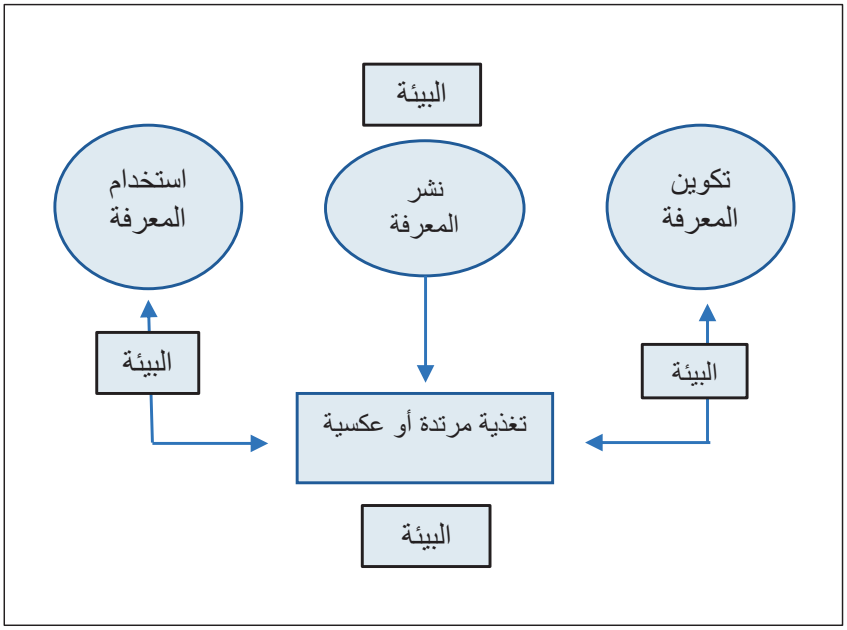

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الشكل (رقم 3) العلاقة التفاعلية ما بين عمليات نشر وتعزيز واستخدام المعرفة وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة.

بناءً عليه، يُمكن القول إن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يستند إلى عمليات تكوين المعرفة، وخير مثال على ذلك المجتمع الياباني الذي تمكن من تعويض إفتقاره إلى الموارد الطبيعية بالإنخراط والإندماج في إنتاج الإبداع والإبتكار والمعرفة.

ثورة تقنية المعلومات وإرتباطها بإقتصاد المعرفة

يشير بعض الإقتصاديين (المصري، 2016) إلى أن الثورة العلمية والتقنية لاتزال في بدايتها ولاتزال نتائجها الأساسية مرهونة

بالمستقبل، ومع ذلك يجري الصراع حول العلم والتقنية، فلم يعد الإلمام بالثورة العلمية والتقنية في عصرنا الحاضر ترفاً بل ضرورة علمية لمعرفة دلالاتها وأبعادها وآفاقها وتحديد نتائجها الإقتصادية.

لعلنا لاحظنا نقطة التحول منذ الثورة التقنية، مع تطور أدوات الإنتاج من أدوات بسيطة إلى أدوات آلية، وإحلال الأجهزة محل العمل العضلي، حتى أنها أصبحت تقوم بوظائف العقل البشري، لتحل الآلات بعدها محل عقل الانسان، فلم تعد مقصورة على الأعمال الآلية، بل أصبحت تتبارى في تقليد قوى العقل البشري أو ما يطلق عليه بالذكاء الاصطناعي، حيث تستطيع الآلات أن تقوم بعدد كبير من العمليات الذهنية بكفاءة عالية، في بيئة تقنية تتغير فيها ظروف الإنتاج وأشكال السلع المنتجة.

تصنيف الدول العربية في المؤشرات العالمية لإقتصاد المعرفة

استناداً إلى نتائج مؤشر المعرفة السابق الإشارة إليه، يمكن الوقوف على وضع الدول العربية في المؤشرات العالمية لإقتصاد المعرفة، حيث يتضح تصدر الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مؤشر المعرفة العالمي بقيمة للمؤشر بلغت 66.1 نقطة، حيث جاءت في (المرتبة 15 عالمياً)، تلتها قطر بنحو 54.2 نقطة (المرتبة 39 عالمياً)، ثم السعودية بحوالي 50.9 نقطة في (المرتبة 42 عالمياً) [10].

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2020). "مؤشر المعرفة العالمي".

شكل رقم (4)
ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي (2020)

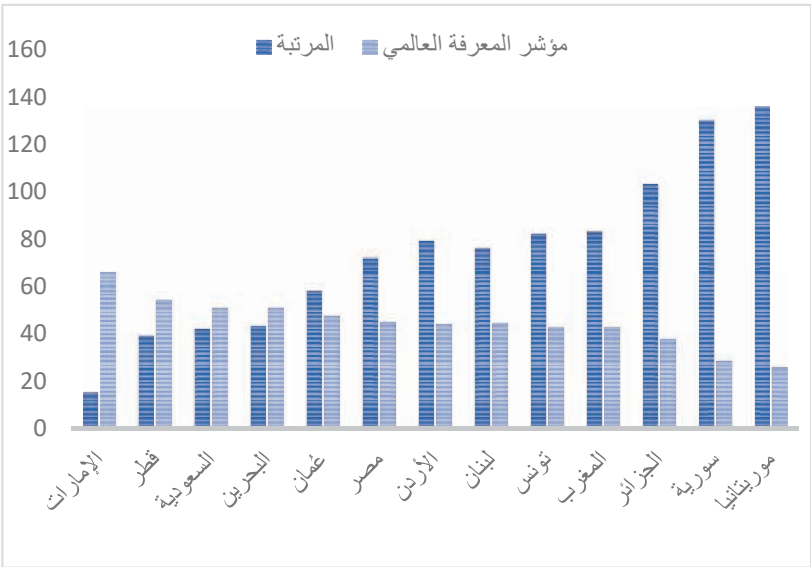

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2020). "مؤشر المعرفة العالمي".

دور الحكومات في تشجيع التحول نحو إقتصاد المعرفة

تعمل الحكومات على تشجيع عملية التحول نحو إقتصادات المعرفة وذلك من خلال عدد من السياسات والآليات التي تشمل:

- تطوير المنظومة التعليمية بما يأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو إقتصادات المعرفة لتكوين أجيال شابة قادرة على المساهمة بفعالية في الإقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، في موازنة الدولة[11].

[11] برنامج الإمم المتحدة الإنمائي، (2020). "مؤشر المعرفة العالمي.

- تشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدولة بضمان البيئة الداعمة لذلك من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية.
- الترابط ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والتطوير ومجتمع مؤسسات الأعمال لتمويل أنشطة الابتكار والارتقاء المستمر على سلم القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث العلمي والتطوير المعرفي.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

دور صندوق النقد العربي في تشجيع تحول الحكومات العربية نحو إقتصاد المعرفة

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية تأسست عام 1976، يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية. يهدف الصندوق إلى إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.

في سياق استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2020-2025)، يركز الصندوق على مساندة عملية التحول نحو اقتصادات المعرفة في الدول العربية، من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والتدخلات النوعية ذات البعد الاستراتيجي في المجالات ذات الصلة بعمل الصندوق وإتفاقية إنشائه، يأتي على رأسها دعم التحول الرقمي في المجالات النقدية والمالية من خلال نشر العديد من الدراسات، إضافة الى تنظيم دورات تدريبية وورش عمل ذات صلة، كما يعمل الصندوق على توظيف شبكة شركائه من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لتعزيز الإقتصاد المعرفي في المنطقة العربية.

تأتي هذه الأنشطة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية الصندوق 2040 في أن يكون الشريك الأقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات والمستجدات الإقتصادية لتعزيز مراكز الاستقرار في الدول العربية، في إطار نهج إستباقي لمساعدة الدول العربية على مواكبة استحقاقات التحول نحو إقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع باللغة العربية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، (2020). "مؤشر المعرفة العالمي".
- برايس ووترهاوس كوبرز(2016) . "الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية".
- ربحي عليان (2014). "اقتصاد المعرفة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع. عمّان.
- عبد الله المصري (2016). "لماذا تستطيع الرأسمالية التكيُّف؟"، إضاءات.
- عبد الناصر عباس (2014). نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظم . دار غيداء للنشر والتوزيع.
- محمد أبو الشامات (2012). "اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- هبة عبد المنعم ومحمد اسماعيل (2021). "مشروع بحثي عن الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة: الذكاء الاصطناعي" .صندوق النقد العربي.
- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول (2019). "اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية". صندوق النقد العربي.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- Machlup, F. (1962). “The production and distribution of knowledge in the United States”, Princeton University press.
- Druker Peter, F. (1966). “The Age of Discontinuity”. Elsevier.
- Porat, Marc and Rubin, Michael R. (1977). “The Information economy, office of telecommunication special publication, US department of commerce, Washington.

الصور المستخدمة في الكتيب من موقع:

- www.pixabay.com

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:
https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae